دور العامل التاريخي في ظهور العدالة الانتقالية في العالم العربي:

المغرب وتونس ضمن إطار مقارن

The Role of the Historical Factor in the Emergence of Transitional Justice in the Arab World: Morocco and Tunisia in a Comparative Framework

رياض آيت نوري*

جامعة قسنطينة3 – الجزائر

riad.aitnouri@univ-constantine3.dz

تاريخ الارسال:2021/09/29 تاريخ القبول:2021/12/23 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى الإحاطة بطريقة ظهور العدالة الانتقالية في العالم العربي، وبحث إمكانية الوصول لنتائج وتعميمات نظرية جديدة، وذلك عبر الاستعانة بالمنهج المقارن إضافة إلى النظرية المؤسسية التاريخية. وقد توصل البحث إلى أن العدالة الانتقالية في العالم العربي قد ظهرت نتيجة ظرفين تاريخيين: التبعية للمسار والوضع الحرج؛ أين يمكن للتراكمات الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان منح فضاء ولو نسبي للمعارضة للمساهمة في ظهور العدالة الانتقالية. وتعتبر النتائج التي توصلنا اليها في غاية الأهمية لبحث منظور نظري للعدالة الانتقالية في العالم العربي يمنح العامل التاريخي مكانة كبيرة، إضافة إلى إمكانية طرح أسئلة وإشكالات جديدة متعلقة بالموضوع.

كلمات مفتاحية: العدالة الانتقالية. المغرب. تونس. التبعية للمسار. الأوضاع الحرجة.

Abstract:

This paper aims to understand the way transitional justice appeared in the Arab world, and to reaching new theoretical results and generalizations, using the comparative method in addition to the historical institutional theory. The research concluded that transitional justice in the Arab world emerged because of two historical circumstances: the path dependence and the critical juncture. So, the reformists' accumulations in the human rights' field can relatively give the opposition to contribute to the emergence of transitional justice. Moreover, the results obtained are very important for examining a theoretical perspective on transitional justice in the Arab world and give the historical factor a great place; with the possibility of asking new questions and problems related to the subject.

Keywords: Transitional Justice. Morocco. Tunisia. Path Dependency. Critical Junctures.

* المؤلف المرسل

مقدمة

عـند الخوض في الدراسات والأبحاث الأكاديمية المتعلقة بموضوع العدالة الانتقالية فــي العالم العربي غالبا ما نصادف حالات بأدوات منهجية يغلب عليها الطابع الوصفي. لهذا السبب، يحاول هذا المقال تجاوز هذا الشرخ المنهجي من خلال توضيح أهمية العامل التاريخي في ظهور العدالة الانتقالية في هذه المنطقة، حيث أن العودة إلى تاريخ الدول العربية، ومنها المغرب وتونس، مهم للغاية في تحديد التوجهات السياسية التي تنتهجها حكومات هذه الدول.

على غرار دول العالم العربي التي استقلت من الاحتلال، تحررت كل المغرب وتونس من الاستدمار الفرنسي سنة 1956، وعملت القيادة السياسية مختلفة البنية بشقيها الملكي والرئاسي (الجمهوري) على بناء الدولة العربية الحديثة بخصائص جد متشابهة، والتي ميزتها التوترات السياسية الداخلية والصراع على السلطة. ذلك، أنه وبالاستناد إلى منظور المؤسسية التاريخية، تُعد مرحلة الاستقلال لحظة تكوينية حاسمة في تاريخ البلدين، وبخصائص محددة أهمها حدوث انقطاع في التاريخ ونقل البنى والتوجهات السياسية من حالة لحالة أخرى. كما صاحبت هذه المرحلة اختيارات مؤسسية معينة أدت بشكل أو بآخر إلى بروز ظواهر يصعب تغيير مصيرها طبقا لنفس المنظور التاريخي، حيث أن سلوك الدولة نهجا معينا، يجعل من الصعب أو حتى استحالة العدول عنه مع مرور الوقت؛ وهو ما يسميه أنصار هذا الطرح بالتبعية للمسار.

بتتبع السلم الزمني من مرحلة الاستقلال إلى غاية ظهور سياسات العدالة الانتقالية في كل من المغرب وتونس، تبرز لنا بعض الإشكالات التي يبقى الإطار المنهجي الأمثل لحلها هو التركيز على العامل التاريخي المنهجي، عبر توظيف مفهومي الأوضاع الحرجة والتبعية للمسار. فالدولتان صادفتا نفس الاوضاع الحرجة سنة 1956، لكن تلك اللحظة أنتجت مسارين مختلفين شكلا ومتشابهين جوهرا: اختلاف في بنية النظام السياسي ومؤسساته، وتشابه في طبيعة النظام السياسي وأدوات ممارسة السلطة والإكراه. فمن حيث بنية النظام ومؤسساته فقد سيطرت المؤسسة الرئاسية في تونس بدستور رئاسي محض يمنح الرئيس كل الصلاحيات، بإضافة إلى قوانين عضوية قمعية تدعمه، أما في المغرب، فقد كان نظاما ملكيا خالصا، تعود فيه السيطرة على المشهد السياسي بشكل شبه مطلق للملك، وبنفس القوانين العضوية التي يراها كثيرون قمعية وميزت تجربة ومراحل بناء الدولة في البلدين.

كانت طبيعة النظام السياسي سببا مباشرا في ظهور قضايا حقوق الإنسان في الدولتين، حيث أدى الوضع الذي تخلله بناء الدولة إلى مزيد من التضييق على الحريات الفردية، وقمع الأصوات المعارضة بطرق مختلفة، مما سارع في ظهور بوادر العدالة الانتقالية في المغرب سنة 2004، وفي تونس بين 2013 و2014. وهو ما يجسد فكرة أن طبيعة النظام القمعي أسهمت في ظهور العدالة الانتقالية في الدولتين، فالعدالة الانتقالية بطبيعتها

تُعَرَّف بأنها مختلف العمليات القانونية والسياسية التي تسمح بالتوفيق بين ضرورات السلام والعدالة والدمقرطة في سياق تغيير دستوري وسياسي كبير، وهو ما يجعلنا نتجاوز هذا الطرح البديهي والبحث في أسباب أخرى وبتفسيرات جديدة وجدية تُبَرِر ظهور العدالة الانتقالية، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

- **ماهي مختلف العوامل والأسباب التي أسهمت في ظهور العدالة الانتقالية في العالم العربي، وميزت التجربة الانتقالية في كل من المغرب وتونس؟**

للإجابة عن تلك الإشكالية، نفترض أنه:

- **كلما زادت التراكمات الاصلاحية بفعل التبعية المطلقة للمسار ومقاومة التغيير المؤسسي، تدعمت مظاهر العدالة الانتقالية.**

لدعم هذه الفرضية، سنعتمد على **إطار منهجي** يستند إلى نهج النظرية المؤسسية التاريخية كما أشرنا سابقا، إضافة إلى المنهج المقارن. لذلك، ستُقسم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول حول الصراع السياسي في مرحلة الحركة الوطنية في البلدين، اين مهّد هذا الصراع لرسم الخارطة السياسية في كلتا الحالتين، أما في المحور الثاني، سنركز على مرحلة بناء النظام السياسي ومحاولة الحفاظ عليه من طرف النخبة الحاكمة عبر قمع المعارضة، وفي المحور الثالث، نبحث فكرة التبعية للمسار القمعي في تونس، وتعديل المسار نحو إصلاحات سياسية وحقوقية في المغرب، والذي أدّى مباشرة لظهور العدالة الانتقالية من خلال الوضع الحرج في تونس، وتراكم الإصلاحات في المغرب.

1.الصراع السياسي في فترة الحركة الوطنية

تعتبر فترة الحركة الوطنية الفترة الفاصلة في التاريخ السياسي للدول التي شهدت استعمارا غربيا، حيث حددت هذه الفترة الخارطة السياسية لكل من تونس والمغرب للمدى البعيد، وتجلت مظاهر هذه الفترة بوجود العديد من التنظيمات السياسية التي تطالب الإدارة الاستعمارية بالاصلاحات المختلفة وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وكان ذلك عبر أحدث الطرق آنذاك والمتمثلة في الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، والمجلات والصحف، وحتى المشاركة في المحافل الدولية الكبرى. كما شهدت هذه الفترة في الحالتين صراعا نخبويا بين ركائزها، وهذا ما يحاول هذا العنصر التطرق اليه عبر تقسيمه إلى عنصرين فرعيين، حيث سنخصص عنصرا للحالة التونسية وعنصرا آخر للحالة المغربية لاستخلاص أهم أوجه الشبه وأوجه الاختلاف التي سنبني المقارنة على أساسها بما أن هذا العنصر يدخل في نطاق التحليل المقارن.

1.1.الحركة الوطنية في تونس

بدأت الفترة الأولى للحركة الوطنية التونسية مبكرة أين أسّس بعض شباب الحزب الدستوري الحر سنة 1928 جريدة "صوت التونسي" والتي تم تحويلها إلى جريدة "العمل التونسي" سنة 1929، ليبدأ نجم بعض الوطنيين الشباب في البروز أمثال لحبيب بورقيبة، وهو المحامي الذي عمل بجريدة "العمل التونسي" المساندة للحزب الدستوري، وقد برز مع مجموعة من المعارضين لقانون الجنسية الذي يهدف لتنجيس التونسيين بالجنسية الفرنسية. بعد ذلك، تقوّت مجموعة بورقيبة بقيادة الطاهر صفر والدكتور الماطري فأنشأت منبرا مستقلا عن جريدة "العمل التونسي" وسمّته جريدة "العمل" التي أُسندت إدارتها إلى بورقيبة، لتبدأ الصراعات داخل الحزب بين مجموعة جريدة العمل بقيادة الماطري والطاهر صفر وبين اللّجنة التنفيذية للحزب الدستوري الحر وأنشأوا "الحزب الحر الدستوري الجديد" في مارس 1934. وكان هؤلاء الشباب مؤسسوا الحزب الجديد قد تلقوا تعليما أوروبيا واتفقوا على انتخاب محمود الماطري رئيسا للحزب وبورقيبة أمينا عاما له لتدخل تونس مرحلة صراعية بين نخبة متباينة الثقافة والمبادئ السياسية والاجتماعية، وهذا ما سيتم الاحالة اليه في الفقرة القادمة.

انقسم الحزب الدستوري التونسي في ثلاثينات القرن العشرين إلى حزبين: الحزب الدستوري بقيادة نخبة من أعضاء الحركة الوطنية القدماء والمتشبثون بالقيم العربية والإسلامية؛ والحزب الدستوري الجديد بقيادة نخبة شابة من المثقفين ثقافة غربية بزعامة بورقيبة. وكان هذا الانقسام والصراع نتيجة التباين الثقافي والانتماء الفكري بين أعضاء الحركة الوطنية التونسية حيث وُصفت جماعة العمل التونسي (مؤسسة جريدة العمل التونسي) بأنها غربية الثقافة وعلمانية المنهج، لذا لم تتفق مع أعضاء اللّجنة التنفيذية الذين كانوا في غالبيتهم من ذوي الثقافة العربية الاسلامية والفكر الشرقي المتدين. كما رفض الديوان السياسي أنذاك مبدأ الاستقلال بمفهوم الحزب الدستوري، واعتبر أن سياسة الكل أو اللاّ شيء هي سياسة غير معقولة؛ وأن التحرر يكون في فلك فرنسا وليس من الضروري أن يلغي هذا التحرر جميع معاهدات الحماية.

ممّا سبق، يمكن تلخيص الصراع السياسي التونسي الذي حدث أثناء مرحلة الحركة الوطنية والمطالبة بالاستقلال في الصدع الذي أحدثه الخلاف بين ثقافتين: ثقافة أعضاءالحزب الدستوري الجديد المعتدلة، ومبادئ الحزب الدستوري القديم التي تنتمي للبرجوازية الدينية، وبينما كان يميل أعضاء الحزب الجديد إلى الانتقال التدريجي إلى الحكم الذاتي التونسي مع حماية المصالح الفرنسية المشروعة، حمل الحزب القديم مطالب راديكالية مع التركيز بشكل أكبر على البعد القومي العربي، والسعي وراء الاستقلال (خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية) من خلال المفاوضات في ظل التنديد بالتعاون مع فرنسا.

مع بداية الخمسينات، وتحديدا في شهر أكتوبر من سنة 1950، شُكلت حكومة تونسية وتولى صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد وزارة العدل فيها، ليدخل بذلك الحزب في مفاوضات مع الطرف الفرنسي، ولجنة تحرير المغرب العربي في ظل انتقادات كبيرة من طرف الحزب الدستوري القديم، وهو ما أخرج

الصراع النخبوي إلى العلن. وبعد سنة من المفاوضات التي باءت بالفشل، بدأت حملة جديدة من الاعتقالات التي طالت أعضاء الحزب، هذا ما أدّى بفرار بن يوسف إلى القاهرة والقبض على لحبيب بورقيبة والمنجي سليم والهادي شاكر في جانفي 1952 (من أبرز قيادات الحزب)؛ ثم ما لبث أن تم إطلاق سراح بورقيبة في صيف 1953 ليكتسب شرعية نضالية أكبر وانطلقت المفاوضات من جديد في سبتمبر من سنة 1954 في وقت بدأ فيه جيش التحرير التونسي الكفاح المسلح بالتزامن مع انطلاق الثورة الجزائرية المسلحة والكفاح المغربي المسلح. أما المفاوضات، فقد أثمرت عن إقناع الفرنسيين للطرف التونسي بتسليم الأسلحة ليوافق الحزب الدستوري على ذلك ويتمكن من اقناع جزء كبير من الثوار بأهمية هذه الخطوة. وعند وصول خبر عقد الاتفاقية إلى بن يوسف حيث كان يرأس وفدا تونسيا لمؤتمر "باندونغ"، رفضها بشدة ليخرج بذلك الانقسام بين الاتجاه الوطني المُفرنس والاتجاه الوطني العروبي داخل الحزب إلى العلن[1].

ما زاد من حدة الانقشاق، هو أن الجناح البورقيبي اقتنع أن التسوية السياسية مع الحكومة الفرنسية هي الطريقة الفعالة لحل القضية الوطنية، لذلك عمل على التضحية بالثورة المسلحة على قناعة منه بأن استمرار الثورة المسلحة ضد الاحتلال يعني أن الكفة ستُرجح لحساب الحركة اليوسفية التي تقود النضال المسلح بعد تحالفها مع قيادة الثورة الجزائرية، والتيار العروبي القومي. الأمر الذي دفع الحزب الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة على تأسيس ما أسموه "لجان اليقضة" التي كانت عبارة عن ميليشيات حزبية مسلحة متحالفة مع القوات النظامية التونسية والجيش الفرنسي بهدف القضاء على الحركة اليوسفية التي لم تصمد في وجه هذا التحالف[2] القوي، بعد استخدام كل الأساليب القمعية التي أثرت في الحياة السياسية التونسية بعد الاستقلال.

كانت تلك أبرز المتغيرات التي رسمت الصراع السياسي للحركة الوطنية التونسية في النصف الأول للقرن العشرين الفترة الأخيرة للاحتلال (من بداية المفاوضات إلى غاية 1956) فالتعددية التي شهدها المجال السياسي التونسي في هذه الحقبة إضافة إلى التباين الثقافي بين أعضاء الحركة الوطنية، قد أدى إلى صراعات سياسية عميقة حدّدت المجال المجال السياسي لفترة ما بعد الاستقلال، أي حددت المعادلة السياسية: سلطة–معارضة، تماما كما حدث في المغرب، وهذا ما سنتناوله في العنصر الموالي.

2.1.الحركة الوطنية في المغرب

لم تبدأ الحركة الوطنية المغربية في الظهور بشكل فعال إلاّ في فترة الأربعينات من القرن العشرين، وذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية (1945)، بالتحاق مجموعة من المثقفين ذوي التكوين الفرنسي بها. ولم يكن لمؤسسي الحركة الوطنية قبل هذا التاريخ استراتيجية محددة، ولم يكن مطلب الاستقلال ضمن أهدافهم المعلنة. ذلك أنه وبمناسبة وصول الحلفاء إلى المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية، اعتقد الوطنيون أنه الوقت المناسب للمطالبة بالاستقلال عبر السلطان محمد بن يوسف (اسم محمد الخامس قبل الاستقلال)، ودخل هذا الأخير في محادثات سرية مع أعضاء نخبة الحركة الوطنية أثمر فيما بعد بتأسيس حزب الاستقلال في يناير 1944، وقرر

بذلك السلطان مساندة القضية الوطنية والأخذ بنصائح حزب الاستقلال، ليُنفي بعدها سنة 1953[3] في ظل معارضة كبيرة من الشعب المغربي ومساندة ضخمة حضي بها، ومنحته شرعية قائد المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي خاصة في بداية الخمسينات.

ضمن هذه الفترة الحرجة، أي في المحطات الأخيرة للحماية الفرنسية، ازداد التحالف بين السلطان والقوميين حيث أصبح كلاهما مقتنع بأنّ أيام الحماية الفرنسية باتت معدودة. وفي خضم ذلك، كان من الصعب أحيانا التمييز بين من يقود من: السلطان أم الحزب؟ فبعد عودة محمد الخامس من المنفى في نوفمبر 1955، أعلن عن انتهاء ما أسماه "الجهاد الأصغر" المتمثل في السعي نحو الإستقلال، وبداية "الجهاد الأكبر" المتمثل في السعي نحو بناء الأمة وتشكيل المجال السياسي المغربي. وغداة الاستقلال، صارت المعضلة الأساسية التي تواجه النظام الجديد تكمن في كيفية التغلب على معوقات التنمية السياسية والاجتماعية، والابتعاد عن الإرث الكولونيالي في وقت كان أهم المناضلين الثوريين المتمثلين في شباب حزب الاستقلال أمثال مهدي بن بركة وإبراهيم بوعبيد المتمتعين بشعبية كبيرة لدى شريحة الشباب في الحزب، على استعداد لتولي زمام القيادة. لكن سرعان ما أحبطت تطلعاتهم وفشلت توقعاتهم، وسرعان ما تحولت النشوة التي صاحبت عودة السلطان ومنح الاستقلال إلى صراع، ليبدأ المجال السياسي المغربي لما بعد الاستقلال في التشكل عن طريق معادلة المعارضة والسلطة.

أفرزت السياسة الكولونيالية الفرنسية لغاية الخمسينات انعكاسات عديدة تجلت معظمها في مأسسة العمل السياسي الحزبي المغربي الذي تبلور في شكل الحركة الوطنية، وأدركت قيادة هذه الأخيرة أن الاستقلال لا يأتِ إلّا عبر لعب ورقة الملك بسبب الدور التاريخي الذي لعبته المؤسسة الملكية، فالملك هو ورقة ضغط على الحكومة الفرنسية استعملتها الحركة الوطنية بهدف الاستقلال، وهو ما أبرز التفاهم والتناسق الكبير بين محمد بن يوسف والحركة الوطنية المغربية، خاصة منها حزب الاستقلال ذو القاعدة الجماهيرية الواسعة. كما اشتد الصراع المسلح بين الوطنيين والقوات الفرنسية ليقترن مطلب الاستقلال بمطلب إرجاع الملك من المنفى إلى عرشه في المغرب وبذلك، "لم يعد محمد الخامس ملكاً للبلاد فحسب، بل غدا زعيماً وطنياً هائلاً وقائداً أسمى للحركة الوطنية المغربية"[4] بعد الاستقلال في مارس من سنة 1956. لكن وعلى الرغم من الاجماع على سلطة الملك، عارض التيار المتشبث بالقيم الوحدوية العربية القومية المفاوضات مع فرنسا وطالب بمواصلة الكفاح المسلح، فحدث صراع مشابه للذي حدث في تونس بين سنتي 1955-1956 بعد أن انشطرت المقاومة إلى قسمين: قسم يقول بإمكانية التفاهم والتفاوض مع الاستعمار، والآخر يصر على أسلوب الكفاح المسلح وتوحيد جبهة القتال لحل مشكلة المغرب العربي كلّه بقيادة علال الفاسي. وبالتالي، أنتجت هذه الخلافات انتكاسات عديدة شهدتها الحركة الوطنية، والمستفيذ الوحيد من هذه الانتكاسات هي المؤسسة الملكية حيث أصبح محمد الخامس حاكما وحكما في نفس الوقت مستعينا باستراتيجيات دقيقة لتغذية الصراع بين الأطراف المتنافسة والهشة، وهذا ما بدأ يظهر مع مرور الوقت عشية الاستقلال.

مما تقدم يمكن القول أن فترة الحركة الوطنية في كلا االبلدين احدثت خللا في هرم النخبة السياسية، وقد تسبَّب النضال من أجل الاستقلال تباينا في وجهة النظر بين التيارات الاساسية في المقاومتين التونسية والمغربية، مما أدى إلى الانفراد بالسلطة المدنية في تونس والملكية في المغرب، ومحاولة بناء نظام حكم باستعمال الطرق العنيفة والبناء المؤسسي الذي لا يتفق والمبادئ الديمقراطية المسندة إلى الحوار والمساواة في فرص المشاركة السياسية في بناء الدولة.

2.مرحلة بناء نظام الحكم والقمع السياسي

مثلت سنة 1956 منعرجا حاسما في تاريخ كل من المغرب وتونس، بعد حصول البلدين على الاستقلال ووصول نخبة سياسية شابة للحكم، أسست نظاما جمهوريا رئاسيا في تونس وملكيا في المغرب. مما مهّد لوضع لبنات لنظام سياسي أبوي قام على توجيهات واختيارات المؤسسة الرئاسية بقيادة بورقيبة والمؤسسة الملكية بقيادة محمد الخامس، وبالنتيجة، تمتعا الزعيمان بتحكم مطلق في رسم القرارات السياسية والتوجهات الكبرى للدولة في ظل تغييب تام وقمع للأصوات المعارضة. وقد تميز نظام الحكم السلطوي في البلدين بخصائص متشابهة، تميزت باستخدام القمع السياسي الكبير والممنهج تجاه المعارضة السياسية، الامر الذي مثل حافزا لظهور قضايا حقوق الإنسان فيما بعد، وبالتالي ظهور العدالة الانتقالية كما تفترض هذه الدراسة. ولربط علاقة القمع السياسي وبناء نظام الحكم لما بعد الاستقلال، سيتم تقسيم هذا العنصر إلى عنصرين فرعيين كما سبق وفعلنا في العنصر الرئيسي السابق، أين سنخصص عنصرا للحالة التونسية وعنصرا آخرا للحالة المغربية لمعرفة أهم أوجه الشبه والاختلاف وتحديدها.

1.2. بناء الدولة في تونس بعد الاستقلال

عمل لحبيب بورقيبة على ترسيخ سيرة حياته ونضاله في ذاكرة التونسيين، وتمجيد دوره، وضمان التفاف الشعب وتلاحمه حوله بفضل نضاله، والتأكيد على ما أسماه انذاك بتكوين الشعب التونسي وتوحيده، بعدما كان خليطا من القبائل والعشائر المنطوية بفعل الجبرية كما وصف في إحدى خطاباته[5]. وتظهر المكانة التي احتلها بورقيبة في تنصيب يوم الفاتح من جوان (يوم عودته من المنفى سنة 1955) عيدا وطنيا بدلا يوم الاستقلال في 20 مارس، كما جعل يوم الثالث من أوت عيدا وطنيا، وهو اليوم الذي ولد فيه. وفي 18 مارس 1975، وهي السنة التي بلغ فيها الخامسة والسبعين من العمر، وانْتُخِبَ رئيسا لتونس مدى الحياة[6]. هذا ما يُظهر الطبيعة الأبوية التي بُنيت بها الدولة التونسية بعد الاستقلال أين احتل رئيس الجمهورية مكانة كبيرة حتى في الأمور الرمزية ودخول شخص لحبيب بورقيبة التاريخ الحديث لتونس؛ علاوة على حيازة المؤسسة الرئاسية مكانة مؤسسية عالية عن طريق البناء الدستوري حيث تم ترجيح كفة السلطة التنفيذية التي يسيطر عليها الرئيس على حساب السلطات الأخرى.

عكست طبيعة السلطة الحاكمة في تونس لما بعد الاستقلال طبيعة النظام السياسي المراد بنائه، فقد حاولت النخبة الحاكمة بناء نظاما هدف لضمان بقائها لأطول فترة ممكنة عبر الطرق القمعية والأساليب التقليدية الأبوية، إضافة إلى الآليات المؤسسية الحديثة ممثلة في المراسيم والدساتير، حيث تم إقرار أول دستور تونسي سنة 1959 دون توافق ودون أدنى مشاركة فعلية لأطراف المعارضة. وتعود القرارات الكبرى في الدستور[7] لرئيس الجمهورية في ظل غياب دور فعال للمؤسسة التشريعية والقضائية، فوفق المادة 44 من الدستور يُعَدُ رئيس الجمهورية التونسي القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي المجال السياسي، هو من يوجه السياسات العامة للدولة ويضبط اختياراتها الأساسية (المادة 49) كما يمكنه تعيين الوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة علاوة على رئاسته مجلس الوزراء (المادة 50) دون قيود تذكر. وفي علاقته مع السلطة التنفيذية دوما، أقر الدستور أن للرئيس صلاحية إنهاء مهام الحكومة أو عضو فيها تلقائيا (المادة 51)، وتنفذ الحكومة السياسة العامة للدولة وفق اختيارات وتوجهات الرئيس، وهي مسؤولة أمامه (المادة 58–59) وأمام البرلمان (المادة 61)، الذي يمكن له معارضة الحكومة ان تبين أنها تخالف السياسة العامة للدولة واختيارات رئيس الجمهورية (المادة 62) مما يوضح ترجيح كفة المؤسسة الرئاسية على حساب الحكومة وحتى المؤسسة التشريعية والقضائية التي تصدر الأحكام باسم رئيس الجمهورية (المادة 64) في ظل عدم وجود أي تقييد حقيقي لسيطرة المؤسسة الرئاسية التي تمنح الرئيس المطالبة بتنقيح الدستور (المادة 76) دون أدنى شروط حقيقية كما هو الحال في الدساتير الديمقراطية.

ضمن نفس السياق، وفي محاولاته لبناء الدولة التي غلب عليها الطابع العلماني وتحديث المجتمع التونسي، قام الحبيب بورقيبة بقمع التيار الاسلامي بمختلف أطيافه، حين شرع في السيطرة على المؤسسة الدينية عبر سلسلة من المراسيم في السنين الأولى التي تلت الاستقلال، فألغى المحاكم الدينية والأوقاف وسيطرت الحكومة على جامعة الزيتونة[8] ليتم استبدالها بجامعة تونس بنظام عملي علماني، مع تخفيض برامج دراسة الدين في المدارس الحكومية إلى ساعة واحدة في الأسبوع، لتختفي بعدها المدارس القرآنية الخاصة نهائيا[9]، وهو ما وصفه بدقة كبيرة "ألفريد ستيبان" (Alfred Stepan) حين قال أن تونس بورقيبة هي أحد أجزاء "المثلث الحديدي للعلمانية"[10]. وفي سبيل تحقيق العلمانية المفرطة في مجتمع لا زال محافظا آنذاك، استعانت النخبة الحاكمة بالأسلاك الأمنية والمخابرات عوضا عن اعتمادها على المؤسسة العسكرية. ففي تحليل آخر، يواصل ستيبان قوله: ''أبقى بورقيبة وبن علي عمدا على الجيش صغيرا، حيث فضلا الحكم عن طريق أجهزة الشرطة والمخابرات''[11]. لكن هذا لم يمنع من الجيش أن يكون حاميا للنظام القمعي أين ظهر ذلك جليا في المظاهرات الكبرى التي شهدتها تونس سنتي 1978 و1984 حين قاد عمليات إخماد هذه المظاهرات باستعماله القوة المفرطة.

2.2. التأسيس للنظام المخزني في المغرب

على الرغم من الصراعات الجوهرية حول نمط الحكم في مغرب ما بعد الاستقلال، سارعت النخبة الحاكمة في بناء نظام سياسي ملكي مُطلق ترجع فيه القرارات الكبرى للملك ضمن منطق أبوي رعوي تقليدي. وكان هذا البناء النظمي عن طريق آليتين رئيسيتين: آلية القمع القسرية التي رافقتها جملة ترتيبات مؤسسية وبعض المراسيم والقوانين العضوية القمعية؛ والآلية المؤسسية الدستورية التي أعطت الحق القانوني لسيطرة المؤسسة الملكية على حساب المؤسسات والسلطات الأخرى التي مثلت بُنية النظام السياسي المغربي الحديث.

يتمتع أمير المؤمنين –صفة الملك الدستورية في المغرب– بأعلى مكانة في بنية النظام السياسي الملكي، وهو أمير المؤمنين والحكم والزعيم، وذلك ضمن علاقة أبوية قوية–كما يصفها مختصو الشأن المغربي من الأكاديميين–. ويتغذى التفاعل والقبول بين الملك ورعاياه عن طريق ثلاثة عمليات هي: القرب، الخدمة، والعطاء؛ فالقرب من الملك هو مصدر القوة والشهرة، ويعتبر الجلوس والأكل معه من علامات التميز، أما الهدايا والعطاء فيستفيد منها المعنيون مقابل الخدمات المقدمة[12]. تلك هي أهم سمة في النظام السياسي المغربي الذي استند إلى أسس شرعية تقليدية على الرغم من محاولات البناء الدستوري الذي بدأت ملامحه في الظهور مباشرة بعد الاستقلال وأين تم إقرار العهد الملكي كدستور مؤقت سيرت به الدولة في عهد محمد الخامس، الذي أقر أنّ سيادة البلاد تتجسّم في الملك الذي هو الأمين والحفيظ عليها. كما يتعهّد الملك بإنشاء نظام ملكي دستوري ديمقراطي وتعيين اختصاصات وسلطات رئيس الحكومة وكل وزير[13].

غير أن، النظام الملكي الدستوري الديمقراطي الذي وعد به الملك لم يظهر أثناء وضع دستور سنة 1962[14]، فالفصول 19، 23، 24، 25 منه تأوضحت مدى هيمنة الملك على الحياة السياسية بصفته شخصا مقدسا (الفصل 23) وأميرا للمؤمنين (الفصل 19)، أي أن سلطته المستلهمة من العامل الديني فوق الجميع. علاوة على ذلك، تعززت سلطته وهيمنته في الفصلين 24 و25 أين منحت له صلاحية تعيين الوزير الأول والوزراء وإقالتهم دون أية قيود جدية. هذا في وضع تميزت فيه المرحلة الأولى لما بعد الاستقلال بصراع على السلطة بين الملكية وأحزاب المعارضة الوطنية مما استدعى تدعيم قوانين الطوارئ القمعية؛ فلم يضع قانون الإجراءات الجنائية مثلا (وهو مجموعة من القواعد التي تنظم تحقيقات الشرطة وملاحقتها قضائيا) أي قيود على سلطة الشرطة، ولم يمنح المشتبه بهم حقوقا أثناء الاحتجاز الاحتياطي والتحقيق[15].

بالاضافة الى السمة المميزة للملك، لعب الجيش دور حامي النظام خاصة في السنوات الأولى لما بعد الاستقلال، حيث ظهر دوره في قمع المتظاهرين؛ فبعد إعلان حالة الطوارئ سنة 1965 حكمت المؤسسة الملكية بمساعدة المؤسسة العسكرية التي كانت بمثابة حصن منيع حول النظام، ومع قمع الجيش للانتفاضات الريفية وأعمال الشغب الحضرية ترأس بعض قادته أجهزة سرية وأداروا قوات الشرطة، مثل اللواء محمد أوفقير وزير الداخلية (1964–1971)، وقائد القوات الذي قمع المتظاهرين في مدينة الدار البيضاء سنة 1965[16].

وفي محاولة القضاء كليا على المعارضة، تعرضت مناطق بأكملها للقمع منذ السنوات الأولى للاستقلال، مثل ما حدث في الريف الشمالي سنة 1958، اين تم قمع السكان من طرف القوات الملكية مخلفةآلاف الضحايا[17].

امتدت هذه الخصائص في كل من تونس والمغرب لسنوات عديدة بعد الاستقلال أين واصلت النخبة الحاكمة بناءً مؤسسيا صلبا لا علاقة له بالخصائص الديمقراطية في ظل هيمنة واضحة للمؤسسة الرئاسية وشخص الرئيس في تونس، إضافة للمؤسسة الملكية وشخص الملك في المغرب، وهو ما اصطلح عليه بالتبعية للمسار. لكن هل هناك تبعية مطلقة في المسار بنفس الخصائص في الدولتين؟ هذا ما سنبحثه في العنصر الآتي.

3.بين التبعية للمسار وتعديل المسار

ينتمي مفهوم **التبعية للمسار** إلى النظرية المؤسسية التاريخية التي يتفق روادها مثل نظرائهم العقلانيين والسوسيولوجيين على دور المؤسسات في التقليل من عدم اليقين بشأن المستقبل، ونعني بذلك أن المؤسسات لا تتغير بسهولة وأن تغييرها صعب لأن علاقات السلطة تتبلور وتتجمد حول بعض المؤسسات وفي ضمنها، وبما أن تغييرها يولد الشك، فإذا تغيرت صار محتملا فقدُ المستفيدين من الصورة المؤسساتية القديمة لجزء من سلطتهم ونفوذهم، وبالنتيجة يصير من الصعب أن يتوقع من يكون المستفيد من الهيكلة المؤسساتية الجديدة، فيكون لهذه الأسباب تشجيع الاستقرار والاستمرار عوضا عن التغيير[18]. هذا ما حدث في السنوات الأولى لما بعد الاستقلال، حيث أفرزت فترة الحركة الوطنية صراعات نخبوية مكّنت نخبة معينة من السيطرة على السلطة وبالتالي محاولة الحفاظ على موقعها في الحكم عبر بناء مؤسسي صلب وظواهر قمعية وانتهاكات حقوقية، خاصة في الحالة التونسية كما سنرى في العنصر الفرعي التالي.

1.3. التبعية للمسار في تونس

تواصل القمع الدولتي في تونس والمُدعَّم ببناء مؤسسي سلطوي لغاية الانقلاب الأبيض سنة 1987، وتولّى بذلك زين العابدين بن علي رئاسة تونس، وهو ضابط الأمن السابق الذي تكوَّن في نظام بورقيبة. فعلى منوال سابقه، أصبحت أبسط المسائل السياسية والاجرائية خاضعة لسلطة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية على الرغم من أن الخطاب الرسمي للدولة كان يتحدث بلغة الديمقراطية وحقوق الإنسان. يقول الباحث عزمي بشارة: ''تولى رجل أمن كان يشرف بنفسه على استجواب المعتقلين وتعذيبهم رئاسة الدولة، وأعلن عن نيته إجراء إصلاحات ديمقراطية ليكتسب في مرحلة احتجاج شعبي. ولكنه في النهاية عاد وقاد الدولة بعقلية ضابط الأمن– المحقق. ولهذا عرفت تونس منذ بداية التسعينات تراجعا كبيرا على صعيد الحريات العامة''[19]. بتعبير مقولة التبعية للمسار، قاومت المؤسسة الرئاسية المُشخصَنة في رئيس الدولة والمقربين منه، والمؤسسات التي تحافظ على سلطة الرئيس وعلى رأسها المؤسسات الأمنية والقضائية، قاومت بشكل كبير التغيير نحو انفتاح وحوار حقوقي.

إضافة إلى ذلك، سيطر الإرث البورقيبي القمعي بدعم من زبائن النظام الذي أصبح يوزع العوائد بشكل غير متساو منذ مجيء بن علي، خاصة منذ التوجه نحو الليبرالية الاقتصادية حيث استخدم القوانين القائمة وسن قوانين جديدة لخدمة مصالح أفراد الأسرة والمقربين من النظام لدرجة أن هؤلاء قد استحوذوا على أكثر من 21 بالمائة من جميع أرباح القطاع الخاص في البلاد[20]. لذلك، ووفق نظرة "جيمس ماهوني" (James Mahoney) أحد أهم رواد النظرية المؤسسية التاريخية، فإن المستفيدين من هذه التوزيعات الغير عادلة يحاولون مقاومة تحولها مستغلين موقعهم في المؤسسات الموزعة[21]؛ فالسنوات التي شهدت حكم بن على، لطالما تميزت بقمع غير مسبوق خاصة مع التيار الأصولي، وتبعية للمسار بشكل متطرف.

بدأ القمع السياسي العنيف الذي هيمن على نقاشات العدالة الانتقالية في تونس في السنوات الأولى لحكم بن علي أين عاد المعارضون الرئيسيون إلى تونس من المنفى، فمع التفاعلات الاقليمية والدولية المتعددة، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران قبل ذلك بعقد من الزمن، ونمو الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، حدثت انفجارات ارهابية في تونس بداية التسعينات خلفت قتيلين هذا ما جعل بن علي يتهم النهضة وحوكم مالا يقل عن 20 ألفا من أتباعها في السنوات التالية بتهمة التخريب وأرسلوا إلى السجن، إضافة إلى حوالي 10 آلاف منفي[22] من كل الشرائح دون استثناء حتى فئة النساء، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشريحة المجتمعية المهمة – أي النساء– لطالما سيطرت على مشاهد العدالة الانتقالية عبر العالم.

أشارت التقديرات الحقوقية في أواخر حكم بن علي بأن عدد النساء المحتجزات كان بين 300 و1500، وكانت اللواتي خضعن لعملية قضائية رسمية يتهمن عادة بالانتماء لمنظمة غير مرخصة أو حضور اجتماع منظمة غير مرخصة. وتوصّلت أحد الأبحاث الميدانية المختصة بقضايا المرأة في الحالة التونسية إلى نتيجة أن هناك مجموعتين من المعتقلات السابقات في عهد بن علي: الناشطات في النهضة؛ والغير الناشطات اللواتي على صلة بشخص نشط. معظم المعتقلات تنتمين إلى الفئة الثانية، وبعد الإفراج عنهن، تطلب من المعتقلات السابقات الإبلاغ من ثلاثة إلى خمسة مرات يوميا في مخفر الشرطة المختلفة في المنطقة، ويكون ذلك يوميا لمدة تصل إلى خمس سنوات أحيانا[23]. وتواصلت هذه المظاهر القمعية التي هيمنت على نقاش العدالة الانتقالية فيما بعد لغاية سقوط نظام بن علي في بداية سنة 2011.

بعد القبضة الحديدية وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام القمعي على تونس، والذي أسسته نخبة بيروقراطية بقيادة بورقيبة منذ الاستقلال، وبعد التغلغل والحضور القوي للدولة في جميع مفاصل الحياة الاجتماعية للأمة التونسية، اندلعت احتجاجات في مدينة سيدي بوزيد يوم 17 ديسمبر 2010، لتتوسع شيئا فشيئا الاحتجاجات وتطال المناطق الداخلية المعروفة بعدم استفادتها من التوزيع العادل للموارد ثم إلى جميع المحافظات. وبعد أقل من شهر، تحديدا في يوم 14 جانفي 2011، هرب الرئيس بن علي ومقربيه من البلاد ليمثل هذين الحادثين ما يعرف بالثورة التونسية التي أتبعت بموجة اضطرابات في دول عربية عديدة أخرى[24].

تمثّل هذه الانتفاضة في منظورنا وضعا حرجا مرّت به تونس. استنادا إلى تعريف الباحثين "كوليي" (Collier) للمنعطفات الحرجة بأنها فترة من التغيير الكبير الذي يحدث عادة بطرق مختلفة في دول أو وحدات تحليل أخرى حيث يفترض أنها تنتج موروثات مميزة[25]، كما تتصوّر المؤسسية التاريخية التغيير السياسي كعملية منفصلة تتميز بفترات زمنية ممتدة من مرحلة الاستقرار الكبير الذي يشار إليه بالتبعية للمسار، هذا الاستقرار في نظرنا هو الذي ميّز مرحلة حكم بن علي بالخصوص؛ إلى لحظات تكوينية مضطربة تسمى المنعطفات الحرجة، هذا ما حدث في الثورة التي أسقطت بن علي. في هذه المنعطفات، يتم تعيين أهداف سياسية جديدة وتحديد أولويات جديدة، لتتطور بذلك تحالفات سياسية وإدارية غير معهودة للحفاظ على الاختيارات المتخذة نتيجة هذه الأوضاع[26]. فالانتفاضة التي قام بها المواطنون التونسيون وما أدت إليه من ترك بن علي للسلطة ودخول تونس في سياق انتقال ديمقراطي، نعتقد أنه وضع حرج بامتياز.

أدّت هذه المرحلة التكوينية إلى اختيارات مؤسسية جديدة من أبرزها مؤسسة العدالة الانتقالية التي ظهرت بوادرها مباشرة بعد سقوط بن علي بمطالب شعبية وتنظيمات مدنية وأحزاب سياسية. أين رأت مختلف القوى المشاركة في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ التونسي أن لا انتقال ديمقراطي دون فتح ملف الماضي ومعاقبة المتسببين والمتورطين المباشرين وغير المباشرين في الأعمال العنيفة التي مورِسَتْ باسم الدولة منذ مرحلة الاستقلال. وتعد هيئة الحقيقة والكرامة كتتويج لمسار العدالة الانتقالية في تونس حيث تأسست بموجب القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 في أواخر ديسمبر من نفس السنة والمتضمن إرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، وكان ذلك بعد أخذ ورد بين الفواعل المتعددة التي رأت وجوب فتح ملفات الدولة المستبدة لبناء دولة ديمقراطية قوامها احترام حرمة الفرد وحقوق الإنسان. ويغطي عمل هذه الهيئة الفترة الممتدة من شهر جويلية سنة 1955 إلى غاية 31 ديسمبر 2013، وتعد من أطول فترات هيئات التحقيق في العدالة الانتقالية عبر العالم؛ كما حددت فترة عملها بأربع سنوات قابلة للتمديد بسنة واحدة، لتنهي عملها في 31 ماي 2019[27].

هكذا ظهرت العدالة الانتقالية في الحالة التونسية، فللعامل التاريخي دور مهم في ظهورها عبر تواصل منطق الدولة التي ببتها النخبة الرابحة من صراع فترة الحركة الوطنية في أواخر محطات الاستعمار، حيث تمثل هذا المنطق في المحافظة على موقع النخبة الحاكمة عبر بناء مؤسسي غير ديمقراطي وممارسات قمعية أدت لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل مفرط دون أدنى نية حقيقية تميل للاصلاحات السياسية والحقوقية وفي ظل تبعية مطلقة للمسار، هذا ما أدّى إلى وضع حرج أسقط النظام ليتم تبني خيارات سياسية جديدة كانت العدالة الانتقالية أحد أبرز أطرافها.

لكن ماذا عن الحالة المغربية؟ هل سارت المغرب نفس مسار الحالة التونسية؟ وهل اتبعت الدولة منطق التبعية المطلقة للمسار مثل الحالة التونسية أيضا؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في العنصر الفرعي التالي.

2.3. تعديل المسار في المغرب

تختلف الحالة المغربية عن نظيرتها التونسية اختلافا جوهريا في المسار السلطوي وهذا ما يظهر في العنوان الرئيسي لهذا الفرع، فعلى العكس من تونس التي شهدت تبعية مطلقة للمسار ومقاومة كبيرة نحو التغيير شهدت المغرب تعديلا جوهريا في المسار القمعي حين بدأت الدولة تدخل في إصلاحات حقوقية ثم سياسية بشكل متواصل بداية من أواخر الثمانينات (فترة تولي بن علي الحكم في تونس وتفاقم الأوضاع الحقوقية).

أدّى تيقن الملك المغربي بأنه لم ينجح في القضاء على معارضته اليسارية رغم تعدد محاولاته، وتيقن هذه المعارضة أنها لم تنجح في الإطاحة إلى تعلم كيفية التعامل بينهما كما يرى محمد الهاشمي[28]. فمن ناحية، أدركت الملكية أن ما اعتبرته عدوا قد تحول إلى معارضة عميقة الجذور اجتماعيا؛ ومن ناحية أخرى، أصبح اليساريون مدركون لحقيقة أن ما اعتبروه نظاما رجعيا وتقليديا ومحافظا هو في الواقع نظام ملكي راسخ منذ عدة قرون مشكلا بذلك الثقافة السياسية للأمة، والسمة الرئيسية لهذه الثقافة السياسية تكمن في التمييز بين الملك كشخص والملكية كمؤسسة، وبالتالي في حين أن الغالبية العظمى من المغربيين قد يعتبرون الملك شخصا غير عادل، إلا أنهم يتعاملون مع الملكية كرمز للوحدة الوطنية والشكل الشرعي للملك. نتيجة هذه التجاذبات، بدأت المؤسسة الملكية والمعارضة عملية طويلة من القبول المتبادل ومحاولة بناء الثقة مما أدى إلى تقديم تنازلات كبيرة بينهما، هذا ما مهد لأول تجربة للعدالة الانتقالية في العالم العربي.

أدّت المسارات السلطوية والقمعية للنخبة الحاكمة إلى طرح قضية حقوق الانسان بكثرة في الثمانينات، لكن قبل ذلك، وتزامنا مع اشتداد السلطوية في عهد الحسن الثاني، أنشأ بعض أعضاء حزب الاستقلال "الرابطة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان" في سنة 1972، والتي كانت تهدف للدفاع عن المعتقلين بسبب جرائم الرأي والتأكيد على حقوق الانسان. لكن هذه الرابطة لم تخلو من المشاكل، أين كان مشكلها الأبرز هو ارتباطها الوثيق بحزب الاستقلال وعدم امكانية استقلالها عنه، فبسبب ذلك ظلت انتقادات الرابطة للحياة السياسية والظروف القمعية في المغرب محدودة جدا[29]. وبعد ذلك، أدّى القمع الدموي للدولة ضد الأحزاب اليسارية والنقابات إلى إنشاء "الجمعية المغربية لحقوق الانسان" سنة 1979، وكانت الجمعية مرتبطة بالاتحاد الاشتراكي وابتعدت عنه بداية من ثمانينيات القرن الماضي بسبب الخلافات المرتبطة بتعاون الحزب مع الحكومة المغربية، أما في نهاية هذا العقد فقد وضعت حركة حقوق الانسان المغربية أولوية أهدافها في بناء دولة تقوم على الديمقراطية وحقوق الانسان، اضافة إلى السعي وراء استقلال الجمعيات عن الأحزاب وتعزيز التعامل فيما بينها، هذا ما مهد لتأسيس "المنظمة المغربية لحقوق الإنسان" سنة 1988[30]. خلال هذه الفترة، أصبحت منظمات حقوق الانسان المغربية نشطة بشكل أكبر، فعلى الرغم من أن التنظيمات الأولى كانت مرتبطة بالأحزاب السياسية، فقد تطور الفضاء العام لحقوق الانسان بشكل أكبر بداية من النصف الثاني لثمانينات القرن الماضي مثل المنظمة السابقة الذكر –المنظمة المغربية لحقوق الانسان–، والتي كانت أبرز مطالبها الافراج عن المعتقلين السياسيين[31].

سمحت المسافة الحذرة التي اتخذتها "المنظمة المغربية لحقوق الانسان" من الساحة السياسية بالعمل دون الخضوع الى نفس القمع والتضييق الذي اجبر "الرابطة المغربية لحقوق الانسان"، و"الجمعية المغربية لحقوق الانسان". ومن نتائج نشاطها المستمر، إطلاق سراح 35 سجين بعد خمسة أشهر فقط من تأسيس المنظمة[32]. بعد ذلك، بادر الحسن الثاني إلى تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة 1990، حيث استوعب هيكله المؤسسي مجموعة من الفاعلين السياسيين وبعض مناضلي التنظيمات المدنية الحقوقية بهدف بلورة المقترحات المطلوبة في قضايا حقوق الانسان المغربية[33]. من هنا بدأ تعديل المسار بشكل فعلي وجدي من قبل النخبة الحاكمة المتمثلة في الحسن الثاني بشكل خاص، فكانت فترة التسعينات مليئة بمحاولات الإصلاح السياسي المتمثل في مجموعة من الإجراءات المؤسسية.

أقر الحسن الثاني تعديلا دستوريا سنتي 1992 و1996، إضافة إلى دستور جديد سنة 1998؛ وفي سنة 1999، وهي سنة تقلد الملك محمد السادس العرش، أنشئت هيئة تحكيم مستقلة لتحديد وتعويض الضحايا السابقين للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي[34] في ظل تنامي النشاط الحقوقي، خاصة من طرف "منتدى الحقيقة والعدالة" الذي تأسس سنة 1999 حيث قام بمجهودات ونشاطات كبيرة لفرض نفسه على الساحة الحقوقية المغربية وقام باعتصامات عديدة وروتينية أمام السجون والمعتقلات السابقة منذ أول اعتصام لهم في "درب مولاي الشريف" يوم 4 آذار مارس 2000[35]، وكانت من أبرز مطالب هذا المنتدى أيضا انشاء "لجنة الحقيقة المستقلة" على غرار جنوب افريقيا، وكانت مساهمة بشكل بارز في ظهور "هيئة الانصاف والمصالحة" سنة 2004[36].

بعد تعديل مسار حقوق الانسان، وبعد الضغوطات المختلفة وصعود ملك جديد إلى الحكم –محمد السادس–، تأسست "هيئة الحقيقة والمصالحة" سنة 2004 في ظل حزمة من الاصلاحات الهادفة لإعادة ترتيب علاقة الدولة بالمجتمع، وكان ذلك نتيجة الضغوطات التي مارستها المنظمات المدنية والحقوقية[37]. تعد هذه الهيئة أول لجنة حقيقة تكونت في الدول العربية[38]، وكانت كمحاولة لتجاوز المفهوم الضيق للتعويض الذي أقرته "هيئة التحكيم المستقلة"، إضافة إلى محاولة عرض نهج أكثر شمولية يهدف إعادة التأهيل النفسي واعادة الادماج الاجتماعي والإداري، وأساس ذلك يقوم على تنظيم الجلسات الإستماعية إضافة إلى بعض التظاهرات كالحفلات التذكارية[39]. فهيئة الحقيقة والمصالحة، وبالتالي العدالة الانتقالية في المغرب، قد ظهرت نتيجة تعديل المسار القمعي الذي انتهجته الدولة منذ الاستقلال، وكان هذا التعديل المساري نتيجة مبادرة المؤسسة الملكية التي تتميز بشرعية ومكانة منقطعة النظير في المجال السياسي والاجتماعي المغربي عكس الحالة التونسية التي افتقدت فيها السلطة الحاكمة للشرعية اللّازمة.

فالمؤسسة الملكية المغربية تتمتع بوزن تاريخي وديني تتمثل مظاهره في إعادة إحياء الولاء في عيد العرش في كل سنة، إضافة إلى تجذر ثقافة طاعة الملك عند المغربيين منذ القدم. فضمن العقيدة الإسلامية،

والتي تمثل حيزا هاما في الثقافة السياسية المغربية المتشكلة منذ قرون، يظن العلويون في المغرب أن الخروج على الحاكم محرم شرعا، ففي حالة غياب زعيم تضعه مكانته الدينية فوق المجتمع، قد تفكك الانقسامات بين سكان المدن والأرياف، العرب والبربر، والبرجوازية والشعب الدولة القومية المغربية التي لطالما حارب ملوكها القوى المسيحية الطامعة في البلاد منذ القرن السادس عشر، المغرب الذي أسسه الشرفاء أحفاد النبي في القرن الثامن ولا زالت تحكمه عائلة من سلالته لحد اليوم حسب اعتقادهم. من هذا المنطلق، وكما يرى العالم الأنثروبولوجي المغربي عبد الله حمودي[40]، تشمل سلطة الملك عقبة هائلة أمام أولئك الذين قد يفكرون في التنافس على القيادة العليا، ومهاجمته ستكون جريمة وتضحية؛ إضافة إلى ذلك، فهي انتهاك للقانون الإلهي، فالله يأمر أن المجتمع لا يبق دون قائد (إمام): هنا تكمن أول حجة رادعة ضد أي محاولة تمرد.

الخاتمة:

تولّت نخب ما بعد الاستقلال في المغرب وتونس بناء الدولة العربية الحديثة بطرق متشابهة، حيث ركّزت على الأساليب التحديثية واستيراد المؤسسات والمبادئ السياسية على النمط الغربي. لكن سرعان ما ظهرت نتائج عكسية للتحديث تمثّلت أهمها في نمط الحكم المستند إلى أساليب قمعية واختيارات مؤسسية غير ديمقراطية قوامها الترهيب وقمع المعارضين. لكن، مع مرور الوقت وتسارع الأحداث السياسية والدولية، أخذت الدولتين منحيين مختلفين فيما يخص الأوضاع الإنسانية حيث دخلت المغرب في دوامة صراع على إصلاحات حقوقية بدأت بوادرها تظهر منذ ثمانينات القرن الماضي في وقت دخلت تونس في عدة اضطرابات سياسية واجتماعية مما أدى بالانقلاب على بورقيبة وصعود بن علي إلى الحكم أواخر هذا العقد. هذا ما فضلنا تسميته ببداية تعديل المسار في الحالة المغربية وتوجه تونس نحو تبعية مطلقة للمسار القمعي.

في وقت أظهرت فيه الحكومة المغربية نيتها في إصلاحات حقوقية وسياسية في التسعينات، أحكم نظام بن علي قبضته على الحياة السياسية في تونس، هذا ما ولّد مقاومة مؤسساتية نحو التغيير للأفضل إضافة إلى تبعية مطلقة للمسار فيما يخص السياسات الأمنية القمعية. ومع الإصلاحات المغربية الفوقية والتي نرى أنها لم تكن نتيجة اضطرابات سياسية كبيرة أنتجت وضعا حرجا، ظهرت مؤسسة العدالة الانتقالية سنة 2004 كشكل من أشكال تعديل المسار الناتج عن التّرقيعات المتتالية لوضعية حقوق الإنسان. هذا ما أدّى إلى اختيارات وترتيبات مؤسسية جديدة، منها اختيار العدالة الانتقالية كمؤسسة تحاول الاعتراف بأخطاء الدولة والنظام السلطوي السابق إضافة إلى محاولة جبر الأضرار التي لحقت بشرائح مختلفة من المواطنين. أما في تونس، فقد كانت التبعية للمسار اتجاه الاستبداد وخروقات حقوق الإنسان كما سبق وتصورنا سببا مباشرا في حدوث الوضع الحرج الذي أفرز لحظة تكوينية حاسمة في تاريخ تونس، وهي لحظة سقوط نظام بن علي، حيث أنتجت هذه اللحظة الحرجة موروثات معينة أهمها الدخول في سياق انتقال ديمقراطي واختيارات مؤسسية جديدة كالعدالة الانتقالية.

إذن، وبعد ما تطرقنا إليه، نجد أن الدولتين قد شهدتا مسارين مختلفين: تعديل للمسار القمعي نحو إصلاحات حقوقية تراكمية أنتجت ظاهرة العدالة الانتقالية؛ وتبعية مطلقة للمسار القمعي دون أدنى محاولات جدية للاعتراف بالتاريخ القمعي للدولة مع تفاقم ظواهر انتهاك حقوق الانسان خاصة في فترة التسعينات في الحالة التونسية، هذا ما أنتج وضعا حرجا تخللته اختيارات مؤسسية جديدة حتمية مثل العدالة الانتقالية التي فُرضت نتيجة ثورة شعبية. وبالتالي، سنلخص أهم النتائج المتوصل اليها في هذه الورقة إضافة إلى بعض التوصيات النظرية والعملية:

نتائج:

- فرضيات النظرية المؤسسية التاريخية فعّالة في مواضيع العدالة الانتقالية في العالم العربي.
- يتحدد ظهور العدالة الانتقالية عن طريق الاختيارات المؤسسية التاريخية.
- كلما كانت هناك تبعية مطلقة للمسار كلما زاد احتمال حدوث وضع حرج.
- كلما تم تعديل المسار كلما زاد احتمال الدخول في اصلاحات حقوقية تمكن النظام من الصمود أكثر.
- ظهرت العدالة الانتقالية في العالم العربي نتيجة تعديل المسار والتبعية المطلقة للمسار.
- تؤدي التبعية المطلقة للمسار القمعي ومقاومة التغيير المؤسسي نحو الأفضل إلى الدخول في وضع حرج يؤدي إلى اسقاط النظام وتبني اختيارات مؤسسية جديدة.
- يمكن للتراكمات الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان مع منح فضاء ولو نسبي للمعارضة أن يؤدي إلى ظهور العدالة الانتقالية.
- كلما كان التنظيم السياسي أكثر تجدرا، كلما كانت هناك فرصة للحوار بين الأطراف المتصارعة.

الهوامش:

[1] عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة 1830–1956، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، دت، ص ص 57–114.

[2] المديني توفيق، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة: الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص ص 47–48.

[3] واتربوري جون، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ص ص 40–50.

[4] بنسعيد العلوي سعيد، عبد الكريم غلاب: المثقف العضوي (مسار الحركة الوطنية المغربية)، المستقبل العربي، العدد 464، الحجم 40، 2017، ص ص 145–146.

[5] بلخوجة الطاهر، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999، ص 33.

[6] بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 64.

[7] دستور تونس الصادر عام 1959 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، متوفر على الموقع التالي:
https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2008.pdf?lang=ar

[8] Chomiak Laryssa, Tunisia: The colonial legacy and transitional justice, Centre for the study of violence and reconciliation, Cape Town, 2017, p 10.
[9] Stepan Alfred, Tunisia's transition and the twin tolerations, Journal of Democracy, Johns Hopkins University Press, vol 23, n° 2, 2012, pp 99-100.
[10] Stepan Alfred, Multipe but complementary, not conflictual, leaderships: The tunisian democratic transition in comparative perspective, The journal of the American academy of arts & sciences, MIT Press, vol 145, n° 3, 2016, p 100.

و يمثل المثلث الحديدي للعلمانية حسب "ألفريد ستيبان" إضافة إلى تونس بورقيبة وبن علي، كلّا من فرنسا بين سنتي 1905-1958، وهي السنة التي سمحت فيها الحكومة الفرنسية بقيادة ديغول بدعم المدارس الكاثوليكية؛ إضافة إلى تركيا في عهد أتاتورك.

[11] Stepan Alfred, 2012, op.cit, p 96.
[12] Bouderbala Mohammed, Culture de sujétion et patronage autoritaire au Maroc sur une anthropologie de "la servitude volontaire", Revue Française de Science Politique, Presses de Sciences Po, vol 56, n° 4, 2006, p 716.

[13] مُلين محمد نبيل، فكرة الدستور في المغرب: وثائق ونصوص (1901-2011)، تيل كيل ميديا، الدار البيضاء، 2017، ص 130.

[14] دستور المملكة المغربية (1962)، متوفر على الموقع التالي:
https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-1962
[15] Linn Rachel, Change within continuity: The equity and reconciliation commission and political reform in Morocco, The Journal of North African Studies, Taylor & Francis Group, Vol 16, n° 1, 2011, p 3.
[16] Hammoudi Abdellah, Master and Disciple: The cultural foundations of Moroccan authoritarianism, University of Chicago Press, Chicago, 1997, p 33.
[17] Opgenhaffen Veerle & Freeman Mark, Transitional justice in Morocco: A progress report, International Center for Transitional Justice, New York, 2005, p 4.

[18] بلحاج صالح، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات بالجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، 2014، ص 84.

[19] بشارة عزمي، مرجع سابق، ص 84.

[20] كارنزا روبين و الزواري محمد آزر، شغل، حرية، كرامة وطنّية: طموح شباب تونس، لا يقف عند المسائلة من أجل الفساد، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك، ص 1.

[21] Mahoney James, Path-dependent explanations of regime change: Central America in comparative perspective, Studies in comparative international development, Springer, vol 36, n° 1, 2001, p 114.
[22] Stepan Alfred, 2012, op.cit, p 100.
[23] Gray Doris & Coonan Terry, Notes from the field: Silence kills! Women and the transitional justice process in post-revolutionary Tunisia, The international journal of transitional justice, Oxford University Press, vol 7, 2013, pp 350-352.
[24] Blavier Pierre, Sociogenèse de la révolution tunisienne : Expansion scolaire, chomage et inégalités régionales, Actes de la recherche en sciences sociales, Le Seuil, vol 1, n° 211-212, 2016, p 73.
[25] Collier Ruth Berins & Collier David, Shaping the political arena: Critical junctures, the labor movement, and regime dynamics in Latin America, University of Notre Dame press, Indiana, 2002.
[26] Peters Guy et all, The politics of path dependency: Political conflict in historical institutionalism, The journal of politics, The University of Chicago Press, vol 67, n° 4, 2005, p 1276.

[27] هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير الختامي الشامل: الملخّص التنفيذي، تونس، 2019، ص ص 26-29.

[28] El Hachimi Mohammed, Democratization as a learning process: The case of Morocco, The Journal of North African Studies, Taylor & Francic Group, vol 20, n° 5, 2015, p 6.
[29] Riera José Gonzalez, Des années de plomb au 20 Février : Le rôle des organisations des droits humains dans la transition politique au Maroc, Confluences Méditerranée, L'Harmattan, n° 78, 2011, p 36.
[30] Ibid, pp 36-37.
[31] Linn Rachel, op.cit, p 4.
[32] Linn Rachel, op.cit, p 5.

[33] عبد اللطيف كمال، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب -تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة-، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 5، 2013، ص 94.

[34] Rhani Zakaria, Violence politique et politique de réparation au Maroc, Anthropologie et Sociétés, n° 1, 2018, p 258.
[35] Frédéric Vairel, Morocco: From mobilizations to reconciliation ?, Mediterranean Politics, Taylor & Francis Group, vol 13, n° 2, 2008, p 231.
[36] Laouina Merouane, L'Instance équité et réconciliation : une justice transitionnelle sans transition ?, in : Gobe Eric, Des Justices en Transition dans le Monde Arabe, Des Justices en Transition dans le Monde Arabe, Centre Jaques Berque, Rabat, 2016.
[37] عبد اللّطيف كمال، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب –تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة–، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 33.
[38] Linn Rachel, op.cit, p 1.
[39] Rhani Zakaria, op.cit, p 258.
[40] Hammoudi Abdellah, pp 13-14.